## المبحث الثاني : الأراء الفقيه حول تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بين التأييد و المعارضة

 إختلفت الأاراء الفقهية حول ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، فظهرت أراء معارضة و أخرى مؤيدة لهذا التدخل و التي سنبينها بالشكل التالي .

### المطلب الأول : الأراء المعارضة لتدخل الدولة

### في النشاط الإقتصادي

 و هي الأراء التي عارضت تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلى إستدعت الضرورة لذلك ، و أهم هذه الإتجاهات هي :

#### الفرع الأول : أراء الطبيعين

 يرفض الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلا في أضيق الحدود ، و من العوامل التي أدت بهم إلى تبني هذه النظرة هو تدهور الإنتاج الزراعي و سوء أحوال المزارعين بفرنسا ، بسبب تدني دخولهم نتيجة تطبيق سياسة التجاريين التي كانت تنادي بخفض أثمان السلع الزراعية لتشجيع الصناعة ، إضافة إلى القيود التي فرضتها الدولة على حرية التجار و المنتجين و كل ما يتعلق بالتجارة الداخلية أو الخارجية[[1]](#footnote-2) . و كذا فساد الجهاز البيروقراطي للدولة .

 و تستند أراء الطبيعين على ما يعرف بالنظام الطبيعي القائم على مبادئ الحرية و تحقيق المصلحة الشخصية و المنافسة ، و هي بذلك تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة ، لأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الإقتصادي و تسييره بانتظام دون الحاجة إلى تدخل الدولة التي يجب عليها أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأاحداث الإقتصادية ، و كل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي يعطل النمو لأن هناك يد خفية تعمل على خلق التوازن المستمر بين المصالح[[2]](#footnote-3) .

 و انطلاقا من فكرة النظام الطبيعي دفعهم ذلك إلى تحديد المهام التي تقوم بها الدولة و المتمثلة في :

* نشر الدولة كافة المعلومات التي تساعد الأأفراد على فهم مضمون القانون الطبيعي و الإلتزام به .
* قيام الدولة بجميع الأشغال العامة و المتمثلة في إقامة الطرق و القنوات و الجسور ، و ذلك من أجل زيادة إنتاجية القطاع الزراعي .
* تسهيل الدولة للمبادلات التجارية سواءا كانت داخلية أو خارجية .
* توفير الحماية لممتلكات الأفراد، و منع أي إعتداء يصيبها أو يؤثر على استغلالها[[3]](#footnote-4) .

#### الفرع الثاني : أراء الكلاسيك

 تقوم أراء الكلاسيك على فكرة إطلاق الحريات الفردية وفقا لمقولة أدم سميث الشهرة ( دعه يعمل دعه يمر ) ، و بالتالي تعتمد هذه المدرسة على فكرة الإقتصاد الحر القائم على رفض تدخل الدولة في التأثير على ألية السوق الحرة و الإمتناع عن التدخل في الحياة الإقتصادية و الأإجتماعية للأفراد[[4]](#footnote-5) .و أن الدور المناسب للدولة يجب أن يتقلص ليصبح دور الدولة الحارسة و ينادي الكلاسيك بضرورة إزالة الدولة لكل القيوم التي تعوق النشاط الإقتصادي ، مع ترك كل فرد حر في تحقيق مصلحته و يباشر كل الأنشطة الإقتصادية التي يختارها .

 و طبقا لمبدأ نظام الحرية الطبيعية فعلى الدولة أن تلغي الجهاز التنظيمي الذي يوجه السياسة التجارية و تكفل حرية مرور السلع داخل الدولة و أن تحرر تجارتها الخارجية ، و يرى أنصارها بأن هناك يدا خفية تتمثل في اقتصاد السوق تعمل من تلقاء نفسها على تحقيق التوازن الذاتي للإقتصاد ، و من ثم فإن أي تدخل للدولة في هذا الإطار سيؤدي إلى الإضرار بالنظام لأن جهاز الدولة من وجهة نظرهم غير كفؤ لتولي عمليات الإنتاج و التخصيص و التوزيع على نحو يحقق الكفاءة الإقتصادية و التشغيل الكامل[[5]](#footnote-6) .

#### الفرع الثالث : أراء الكلاسيك الجدد

 في البداية كان يرى الكلاسيك الجدد بأن الإقتصاد السوق يعاني من بعض الإخفاقات التي تتطلب ضرورة تدخل الدولة في المجال الإقتصادي لعلاج هذه الإخفاقات الممثلة في الإفتقار إلى المنافسة الكاملة و عدم الإستقرار و عدم العدالة و الأاثار الإجتماعية غير المرغوبة ، لكن الأازمة الهيكلية التي تعرضت لها الدولة الرأسمالية مع بداية السبعينات من القرن العشرين غيرت أفكار الكلاسيك الجدد التي قادها الفقيهين ميلتون فريدمان و لافر ، حيث أرجع الأازمات الإقتصادية الرأسمالية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و لذلك نادى الكلاسيك الجدد بضرورة تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و رفع يدها عن الشؤون الاقتصادية ، و بدلا من تركيز الدولة على العدالة و إعادة توزيع الدخل و الثروة فإنه يتعين عليها أن تركز على الكفاءة و النمو ، و هكذا يرى الكلاسيك الجدد بأن الدولة لا تكون أكثر من دولة حارسة و لا تتدخل في النشاط الإقتصادي إلى في أضيق الحدود على أساس جهاز السوق و المبادرة الفردية قادرين على مواجهة الإخفاقات التي تحدث في الإقتصاد[[6]](#footnote-7).

* **حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي :**
* إن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، و هذه الأغخفاقات يمكن أن تختفي في حالة إمتناع الدولة عن التدخل ، فمثلا تبني الدولة لسياسة تجارية حمائية يؤدي إلى إضعاف الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية و زيادة قوة النقابات العمالية ، كما يترتب على تدخل الدولة من خلال سياسة نقدية أو سياسة مالية أن ينتج عنه عدم إستقرار في السوق .
* إمكانية إستغلال أصحاب المصالح ( أفراد أو مؤسسات ) تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم و تعظيم أرباحهم ، و على ذلك يمنع إستغلال النظام القانوني في الدولة لكي يخدم أصحاب هذه الصالح على حساب المستهلكين .
* تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الإنفاق العام لمواجهة أعباء هذا التدخل ، هذا يقتضي البحث عن موارد مالية إضافية سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو الرفع في نسب الضرائب المفروضة أو من خلال الإقتراض من الخارج أو من خلال التمويل بالتضخم ، و لذلك يرى أنصار عدم التدخل أن الأفضل للإقتصاد عدم تدخل الدولة تفاديا للأضرار السلبية على الإقتصاد الوطني الناجمة عن مثل هذه القرارات .
* إن الوجود الدولة في السوق غير ضروري لأن ما ترغب الدولة في القيام به يمكن للقطاع الخاص القيام به على أحسن وجه و أكثر فعالية .
* لا يشجع نظام الحوافز المطبق في المؤسسات العمومية من حدة المنافسة و الإنتاجية في السوق خصوصا مع احتكار مصادر الإنتاج و توجيهها من جانب فئة قليلة قد لا تستحقها .
* بينت تجارب التخطيط المركز محدودية إمكانية السلطة المركزية على توفير بيانات دقيقة عن مجمل عناصر الإقتصاد الوطني ، كما أدت البيروقراطية و الجمود الإداري إلى عدم مسايرة التطورات الإقتصادية الحديثة الحاصلة إضافة إلى غياب الدافع عن العمل و الحافز على الإبتكار .
* لا يتحدد بقاء و استمرارية المؤسسة على أساس النتائج و النشاط الفعلي في السوق ، بل تبقى هذه الإستمرارية و البقاء تحكمها القرارات الإدارية البعيدة عن الرشادة الإقتصادية .
* لا يكون نشاط المؤسسة مراع لاحتياجات السوق ، بل يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين و التي قد تكون لأغراض إنتخابية .
* فشل و عجز الدولة عن مواجهة حالات قصور السوق نتيجة البيروقراطية و الفساد بكب صوره و أشكاله و وجود خلل في الهياكل المؤسستية و ضعف و هشاشة مؤسسات الدولة .
* إضمحلال قوة الدولة لصالح فاعلين و تنظيمات جديدة من المستثمرين و رجال الأعمال.
* الضغط الممارس من طرف جماعات المصالح على أصحاب القرارات سواء كانوا في السلطة التشريعية أو في السلطة التنفيذية لإصدار قرارات و قوانين تخدم مصالحهم .
* كذلك شهد الواقع الإقتصادي جملة من التطورات دعمت مواقف الرافضين لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي منها ، تفكك و تردي أوضاع الدول الإشتراكية كالإتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية مما جعل فكرة التنفير من الإقتصاد المخطط تلقى رواجا و قبولا

كفكرة و كتطبيق عملي . إضافة لذلك البرامج المشروطة التي قدمتها المؤسسات الدولية لتصحيح الأوضاع السيئة التي شهدتها إقتصاديات الدول النامية و في مقدمتها الأخذ بالنظام إقتصاد السوق و تقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في هذه الدول[[7]](#footnote-8) .

### المطلب الثاني : الأراء المؤيدة لتدخل الدولة

### في النشاط الإقتصادي

ظهرت بعض الأراء الفقهية التي تدعم تدخل الدولة في السوق حتى تنهض بالإقتصاد و تساعد العاملين فيه ، و من اهمها ما يلي :

#### الفرع الأول : أراء التجاريين

 ينادي التجاريون بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الإقتصادية ، و مع تزايد الكبير في حركة نمو التجارة و تراكم رأس المال ، نادى التجاريون بإعطاء دور أكبر للدولة لإدارة النشاط الإقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة الوطنية الناشئة ، و العمل على تعظيم الثورة و تحقيق فائض في الميزان التجاري بتملك الدولة للمعادن النفيسة التي تمكنها من زيادة نشاطها الإقتصادي في التجارة الدولية ، مع إشرافها على إنتاج السلع الموجهة للتصدير و تهيئة الظروف و الأسباب لزيادة الصادرات[[8]](#footnote-9) .

#### الفرع الثاني : الأراء الكينزية

 ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الأثار السلبية لأزمة الكساد الكبير لعام 1929 ، و قد أرجعت النظرية بأن الإحتلال الحاصل في الإقتصاد في مستوى أق من التشغيل الكامل مما أنتج بطالة مرتفعة ، و الحل حسب هذه النظرية يكمن في تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التشغيل ، و أن التشغيل الكامل لا يكون إلا عند استثمار محدد يكون بتدخل الدولة ، و من هنا نادى كينز بوجوب إضطلاع الدولة بدور هام ليس فقط من خلال السياسة المالية و النقدية ، بل و أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة و إنشاء المرافق ، ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال حيث ينمي كل من الغستهلاك و الإستثمار في نفس الوقت ، و هذا كفيل للرفع من معدلات التشغيل و النمو و تحقيق الإستقرار الإقتصادي[[9]](#footnote-10) .

#### الفرع الثالث : أراء الرفاهيين

 يتمحور رأي هؤولاء حول تخفيف مساوئ الرأسمالية و الحد من جاذبية الإشتراكية، و أن المنافسة الكاملة هي الضامن الوحيد لتحقيق الرفاهية المثلى للأفراد دون تدخل الدولة ، لكن وجود حالات الإبتكار و تقلبات الأسواق و الصدمات الخارجية يمكن أن تؤدي إلى فشل السوق أو إنحراف التوزيع و الخصيص العادل للموارد ، الأمر الذي ينتج عنه تحسن أوضــــاع البعض على حســــــاب البعض الأخر ، لـــــذلك يكــون من الللازم على الدولــــة التدخل لتأمين حصــــــول كـــــل فرد على حاجــاته الأساسية كـــــالتعليم و السكـــــن ، و الرعايـة الصحية و النقل العـــــام ، كمـــــا تضمن التشغيل التــــــام لقوة العمل و تضمن التوزيع العـــــادل للدخل و الثروة و كــــــــل ذلك يدعو الدولة إلى

أن تقوم بدور في الإقتصاد أكثر إتساعا و نشاطا مما يسمح به الفكر الرأسمالي[[10]](#footnote-11).

* **حجج أنصار تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي :**
* عدم وجود بعض الأاسواق أو تبعثرها مع ضعف علاقات الإتصال و تبادل

المعلومات فيما بينها و كذا محدودية طبقة رجال الأعمال للإعتماد عليها في الدول النامية.

* يتطلب التطور الإقتصادي و الإجتماعي في الدولة قرارات إستثمارية على درجة كبيرة من الأأهمية و الضخامة و الخطورة لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص الذي لا تهمه إلا الربحية و استرداد رأس المال في اقرب الأجال ، كما أن السلع العامة لا تجذب إهتمام القطاع الخاص لإنتاجها و هذا ما يتحتم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مثل بناء الطرق العامة و حفظ الأمن و تحقيق العدالة .
* يعتبر نظام السوق أكثر عرضة للإضطرابات و أقل قدرة على تصحيحها ذاتيا ، و لذلك فلا تعدو أن تكون فكرة اليد الخفية التي نادى أدم سميث و التي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة سوى وهم و ليست صائبة ، لأن سعي كل فرد لتحقيق مأربه الشخصية في الكثير من الأحيان لا يؤدي إلى نتيجة سلبية على المجتمع فقط بل قد لا يتحقق حتى المصلحة للفرد نفسه بالمقارنة مع وضع بديل يمكن الوصول إليه بالتضامن و التفاهم بين الأفراد .
* فشل السوق عن تحريك الموارد بسبب ضعفه على تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد ، و ضعف المتعاملين في الكثير من المرات عن إستغلال هذه المعلومات إما لاعتبارات تتعلق بالتقنية أو لاعتبارات تتعلق بالتكاليف .
* عجز السوق في توجيه الموارد الإقتصادية نحو أفضل إستخدام بشكل يؤدي إلى تحسين وضعية الفرد دون الإضرار بباقي الأفراد ، و لهذا تجد الدولة نفسها مجبرة للتدخل لإعادة توجيه الموارد الإقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل و الذين يشكلون النسبة الغالبة من المجتمع خاصة في الدول النامية .
* إغفال السوق للإعتبارات غير الإقتصادية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروة لأن الأفراد ليس لديهم القدرة على الدخول للسوق أو المشاركة في العملية الإنتاجية ، و هذا يستدعي تدخل الدولة لحماية الفقراء و محدودي الدخل لسد حاجاتهم من السكن في النشاط الإقتصادي هي معالجة الأزمات الإقتصادية و المالية التي تعتري النظم الإقتصادية و عجز السوق عن مواجهة تداعياتها ، وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي[[11]](#footnote-12) .
1. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، 1988 ، ص 144 . [↑](#footnote-ref-2)
2. معيزي قويدر ، تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 8 ، ماي 2013 ، ص 138 . [↑](#footnote-ref-3)
3. تيسير الرداوي ، تاريخ الأفكار و الوقائع الأإقتصادية ، منشورات الحلبي ، دمشق ، 2002 ، ص 182 . [↑](#footnote-ref-4)
4. عاطف حسن النقلي ، مبادئ الإقتصاد المالي ، مكتبة النصر ، الزقازيق - مصر ، 2002 ، ص 6 . [↑](#footnote-ref-5)
5. معزي قويدر ، المرجع السابق ، ص 138 . [↑](#footnote-ref-6)
6. أحمد رشاد موسى ، دور الدولة في النظام الإقتصادي المعاصر ، الجمعية المصرية للإقتصاد و الإحصاء و التشريع ، القاهرة ، 1995 ، ص 4 . [↑](#footnote-ref-7)
7. معيزي قويدر ، المرجع السابق ، ص – ص 141– 142 . [↑](#footnote-ref-8)
8. معيزي قويدر ، المرجع السابق ، ص 139 . [↑](#footnote-ref-9)
9. عادل حشيش أحمد ، مصطفى رشيد شيحة ، مقدمة في الإقتصاد العام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 50 . [↑](#footnote-ref-10)
10. قدي عبد الحميد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 5 . [↑](#footnote-ref-11)
11. رامي السيد فوزي ، المرجع السابق ، ص 82. [↑](#footnote-ref-12)